الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه
القاهرة، جمهورية مصر العربية

قرار رقم 1/4-م.إ.و.م/2018

الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلَّفين بالمياه

14- 16 أكتوبر 2018
القاهرة – جمهورية مصر العربية

قرار رقم 1/4-م.إ.و.م/2018

إن المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه *(خطوات على الطريق)*، المنعقد في دورته الرابعة بالقاهرة، بجمهورية مصر العربية من *14* إلى *16* أكتوبر *2018* *(5* إلى *7* صفر *1440* ه)،

- **إذ يؤكد** على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، بما في ذلك التعاون لضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي؛ بالإضافة إلى التعاون في مجال تبادل المعارف والخبرات من أجل تذليل الصعوبات المرتبطة بالمياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- **وإذ يشير** إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول في أبريل 2016، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وتحقيق الأهداف والغايات المُسطَّرة في هذه الرؤية؛
- **وإذ يرحب** باعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2026، وذلك خلال قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا، التي انعقدت يومي 10 و11 سبتمبر 2017 في أستانا بجمهورية كازاخستان.
- **وإذ يشير** إلى القرار الصادر عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه (إسطنبول، تركيا، 17-19 مايو 2016)، الذي

اعتَمد، من جملة أمور أخرى، اختصاصات مجلس المياه في منظمة التعاون الإسلامي، وطَلَب من الدول الأعضاء تعيين جهات تنسيق وطنية؛

- **وإذ يشير** إلى الخطة التنفيذية لرؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه بوصفها من أهم ما خَلُصَ إليه الاجتماعُ الأول لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه (15-16 نوفمبر 2017)؛
- **وإذ يستذكر** القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات المتعاقبة لمجلس وزراء الخارجية، ولا سيما القرار رقم 5/45-ع ت بشأن رؤية المياه، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018؛
- **وإذ يدرك** أهمية ترشيد استعمالات المياه وتحسين البنية التحتية للمياه والحصول على مياه الشرب الآمنة والمتيَسَّرة وخدمات الصرف الصحي للجميع بشكل متكافئ وملائم؛
- **وإذ يستذكر** الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى الرفيع المستوى لعام 2018 حول التنمية المستدامة، الذي انعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بتحسين مستوى التعاون عبر الحدود بخصوص المياه العابرة للحدود ؛
- **وإذ يضع في الحسبان** أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وخاصة الهدف رقم 6 والغايات المرتبطة به، والمتعلقة بتعزيز فاعلية استخدام المياه عبر جميع القطاعات من أجل ضمان السحب المستدام للمياه العذبة وإمدادها لمعالجة الصعوبات المرتبطة بشح المياه؛

- **وإذ يساوره القلق** إزاء الآثار السلبية الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وشح المياه وتغير المناخ على الأمن الغذائي، ولا سيما عندما يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الموارد المائية على نَحوٍ يضر بجودة المياه السطحية والجوفية ويتسبب في تدهور جودة المياه وتفشي الأمراض المنقولة بواسطة المياه؛

- **وإذ يدرك** أن المياه قضية شاملة ويؤكد أهمية ضمان نُظمِ إنتاجٍ غذائيٍّ مستدامٍ وتطبيق ممارسات زراعية متينة تُفْضِي إلى زيادةً الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتُحسِّن تدريجياً جودة الأراضي والتربة، وذلك بحلول 2030؛

- **وإذ يُشير إلى** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/222 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2016، الذي أَعلَنت الجمعيةُ العامة بموجبه العقدَ الدوليَّ للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028؛

- **وإذ يدرك** أهمية إحداث علاقاتِ شراكةٍ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حسب مُقتَضى الحال، بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص، إلى جانب أطراف من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية،من أجل تحسين مستوى الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

- **وإذ يشدد** على أنه يحق للدول المشاطئة للأنهار استغلال المياه العابرة للحدود، وذلك طبقاً لمبدأ الاستخدام العادل والرشيد للمياه دونما إحداث ضرر ذي شأن؛

- **وإذ يقر** بأهمية تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطوير البنى التحتية المائية، ويشدد على ضرورة تعبئة الموارد المالية الإضافية على شكل تمويلٍ داخلي أو تمويلٍ حكومي دولي أو خاص؛
- **وإذ يعرب** عن تقديره لجهود مركز أنقرة في إعداد تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المياه لعام 2018، الذي تطرق إلى الحالة الراهنة للمياه وأَبرَزَ التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة؛
- **وإذ يأخذ علماً كذلك** بالمناقشات حول تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال هذه الدورة؛
- **وبعد الاطلاع** على تقرير الأمين العام:

1. **يشجع** الدول الأعضاء على تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه.
2. **يُقرِّر** تشكيل مجلس المياه لمدة سنتين (2019-2020) على النحو التالي: جمهورية السنغال وجمهورية كوت ديفوار وجمهورية سيراليون وجمهورية أذربيجان وجمهورية أوزبكستان وجمهورية باكستان الإسلامية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية وجمهورية الصومال الفيدرالية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية التركية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى مؤسسات المنظمة المَعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة بصفة مراقب.
3. **يؤكد مجدداً** على حقوق الشعب الفلسطيني من أجل سيادته على موارده الوطنية، بما فيها الأرض والمياه، وإدانة الممارسات الإسرائيلية في سرقة الموارد المائية الفلسطينية، و**يطالب** المجتمع الدولي بتحمل

مسؤولياته لحمل إسرائيل على التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ووقف جميع سياساتها غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4. **يشيد** بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبالمؤسسات المالية المانحة الأخرى، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية،التي أعلنت عن تعهداتها خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في بروكسيل في مارس 2018 من أجل دعم البرنامج المركزي لمحطة تحلية المياه في غزة، **ويطالب** بوضع تلك التعهدات موضع التنفيذ على نحوٍ عاجل.

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية لتمكين الحكومة الفلسطينية من الاستمرار في توفير وتطوير خدمات المياه والصرف الصحي للشعب الفلسطيني.

6. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التعاون والتنسيق العابرين للحدود بين الدول المشاطئة للأنهار لتحقيق المنافع المتبادلة.

7. **يأخذ علماً** بنتائج المناقشات حول تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **ويدعو** مجلس المياه في منظمة التعاون الإسلامي إلى اقتراح تدابير عملية لتنفيذ ما يصدر من توصيات.

8. **يدعو** الدول الأعضاء إلى إعداد واعتماد استراتيجيات وخطط وطنية ومواءمة أنشطتها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، لا سيما الهدف السادس والغايات المرتبطة به، إلى جانب

الأهداف المتوخاة من العقد الدولي للعمل : المياه من أجل التنمية المستدامة 2018-2028.

9. **يشدِّد** على أهمية التنسيق الفعَّال بين نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، تنفيذاً لرؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، **ويطلب مجدداً** من الدول الأعضاء التي لم تُعيِّن بَعدُ نقاط اتصالها الوطنية إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

10. **يُنوِّه** بقيام مركز أنقرة بإعداد استبيان خاص حول بناء القدرات في مجال الموارد المائية وتوزيعه على الدول الأعضاء لتقاسم ما يلزم من معلومات مع مركز أنقرة.

11. **يدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، عند الاقتضاء، إلى أن تنشط في إعداد برامج لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في المجالات ذات الصلة بالمياه والمشاركة فيها.

12. **يرحب** بإحداث شبكة للمعاهد ومراكز التدريب والبحث في مجال المياه في الدول الأعضاء بغرض تيسير تبادل المعارف والخبرات والممارسات الفُضلى في مجال المياه بين الدول الأعضاء.

13. **يدعو** الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى مساعدة المعاهد التعليمية والبحثية العاملة في مجال المياه في الدول الأعضاء على تبادل وتعزيز المعارف لتنفيذ أنشطة بحثية تعاونية.

14. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وغيره من الشركاء الدوليين،

على تنسيق جهودها من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة الأقل نمواً وبلدان المنظمة التي تعاني من شُحِ الموارد المائية، على مواصلة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي فَي مجال المياه وأهداف التنمية المستدامة.

15. **يُكلِّف** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد مكان انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلَّفين بالمياه في عام 2020.

16. **يطلب** من الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ هذا القرار ورفع تقريرٍ بشأنه إلى الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه.

<MD/2018/S-T(ICWM-4-RES>JA